

وإذ تكرر التأكيد الذي عبّرت عنه في عدة قرارات سابقة وهو أنه مهما كانت الاختلافات حول مسألة التحقق، ليس ثمة أي سبب مشروع لتأخير إبرام اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب.

وإذ تشير إلى أن الأمين العام قد أعلن، منذ عام ١٩٧٢، أن جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد استكشفت تماماً بحيث لم تعد هناك ضرورة الآن إلا لقرار سياسي لتحقيق اتفاق نهائي، وأنه عندما تؤخذ في الاعتبار وسائل التحقق الموجودة يصبح من العسير فهم سبب زيادة التأخر في تحقيق اتفاق بشأن حظر التجارب الجوفية وأن المخاطر الكامنة في مواصلة تجارب الأسلحة النووية الجوفية تفوق كثيراً أية مخاطر ممكنة من إنهاء هذه التجارب.

وإذ تأخذ في الاعتبار أن الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية، والتي تقوم بعمل الوديع لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء^(٣)، في التقرير الذي قدمته في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ إلى لجنة نزع السلاح بعد أربع سنوات من المفاوضات الثلاثية، قد أعلنت في جملة أمور، أنها «تضع في الاعتبار القيمة الكبيرة التي يكسبها بالنسبة للجنس البشري بأسره منع جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في كل المحيطات»، فضلاً عن أنها «تدرك أهمية المسؤولية الموضوعة على عاتقها لإيجاد حلول للمشاكل المتبقية»، مضيفة علاوة على ذلك أنها عاقدة العزم على بذل أقصى الجهود الممكنة والإرادة المتأبدة اللازمتين «لإنهاء المفاوضات بنجاح وفي موعد مبكر»^(٤).

وإذ تأخذ في الاعتبار أن تلك الدول الثلاث ذاتها قد تعهدت منذ عشرين عاماً، في المعاهدة المذكورة أعلاه، بالسعي نحو تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد وأن هذا التعهد قد تكرر الاغراب عنه بوضوح في عام ١٩٦٨ في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(٥)، التي تضمنت المادة السادسة منها أيضاً تعهد تلك الدول الرسمي والملزماً قانوناً باتخاذ تدابير فعّالة لوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ولنزع السلاح النووي.

وإذ تضع في اعتبارها الأثر السلبي المتزايد الذي ترتب على عدم الامتثال كلية لتلك التعهدات بالنسبة لمؤتمري الاستعراض

وإذ تشير إلى أن ثلاثاً من تلك الدول هي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ومملكة هولندا والولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أطرافاً في البروتوكول الإضافي الأول، الأولى في سنة ١٩٦٩ والثانية في سنة ١٩٧١ والثالثة في ١٩٨١، على التوالي،

١ - يسوؤها أن توقيع فرنسا على البروتوكول الإضافي الأول في ٢ آذار/مارس ١٩٧٩ لم يعقبه بعد التصديق اللازم، على الرغم من مرور الوقت ومن الدعوات الملحة التي وجهتها الجمعية العامة إلى فرنسا؛

٢ - تحث مرة أخرى فرنسا على ألا تتوانى أكثر من ذلك في التصديق الذي طلب منها مرات كثيرة جداً والذي يبدو أكثر استصواباً إلى حد كبير بالنظر إلى أن فرنسا هي الدولة الوحيدة، من بين الدول الأربع المفتوح لها البروتوكول، التي لم تصبح طرفاً فيه بعد؛

٣ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين بنداً بعنوان «تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥١/٣٩ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)».

الجلسة العامة ٩٧

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٥٢/٣٩ - وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها أن الوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية، الذي يجري بحثه منذ أكثر من خمس وعشرين سنة والذي اتخذت الجمعية العامة بشأنه قرابة الخمسين قراراً، إنما هو هدف من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، دأبت على إيلاء الأولوية العليا لتحقيقه.

وإذ تؤكد أنها أدانت هذه التجارب بأقوى العبارات في سبع مناسبات مختلفة، وأنها قد أعربت منذ عام ١٩٧٤، عن اقتناعها بأن مواصلة تجريب الأسلحة النووية ستكثف سباق التسلح، وتزيد بالتالي من خطر نشوب حرب نووية.

واقتراناً منها بأن وسائل التحقق الموجودة كافية لضمان الامتثال لحظر التجارب النووية، وأن ادعاء عدم وجود وسائل تحقق من هذا القبيل هو مجرد ذريعة لزيادة تطوير وتحسين الأسلحة النووية،

(٣) المرجع نفسه، المجلد ٤٨٠، العدد ٦٩٦٤، الصفحة ٤٣ (من النص الانكليزي).

(٤) انظر: II, Vol. II, Appendix 139/CD، الوثيقة CD/130.

(٥) القرار ٢٢٧٣ (د-٢٢)، المرفق.

سطح الماء على أن تفعل ذلك وأن تمتنع في الوقت نفسه ، عن إجراء التجارب في البيئات التي تشملها تلك المعاهدة :

٧ - تكرر نداءها إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بأن تشرع على الفور في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، وأن تبذل قصارى جهدها لكي يحيل المؤتمر إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين المشروع الكامل لهذه المعاهدة :

٨ - تطلب إلى الدول الوديدة لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن تقوم دون إبطاء ، بحكم مسؤولياتها الخاصة وفقاً لهاتين المعاهدتين ، وكتدبير مؤقت ، بوقف جميع التفجيرات التجريبية النووية ، إما عن طريق وقف باتفاق ثلاثي أو عن طريق الوقف الانفرادي من جانب كل من الأطراف الثلاثة :

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية » .

الجلسة العامة ٩٧

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٥٣/٣٩ - الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

إن الجمعية العامة ،

اقتناعاً منها بالحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن لها أن تجذب أوسع ما يمكن من التأييد والالتزام الدوليين ،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها بأن وضع نهاية لجميع تجارب الأسلحة النووية التي تجربها جميع الدول في جميع البيئات إلى الأبد سيكون خطوة رئيسية نحو إنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداثها وانتشارها ، ووسيلة لإزالة المخاوف البالغة من الآثار الضارة للتلوث الإشعاعي على صحة الأجيال الحاضرة والمقبلة ، وتدبيراً ذا أهمية بالغة لوضع نهاية لسباق التسلح النووي ،

وإذ تشير إلى أن الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء^(٢) ، تعهدوا بعدم إجراء أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى في البيئات التي تشملها تلك المعاهدة ، وإلى أن الأطراف في تلك المعاهدة أعربوا عن عزمهم على مواصلة

الأول والثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقودين في جنيف ، الأول من ٥ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٥ والثاني من ١١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، على التوالي ،

واقتناعاً منها بأن استمرار هذه الحالة لن تكون له آثار طيبة بالنسبة لمؤتمر الاستعراض الثالث لتلك المعاهدة ، المقرر عقده في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، بل وبالنسبة لمستقبل المعاهدة ذاتها ،

وإذ يسوؤها أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن ، بسبب العرقلة الدائبة من جانب عدد صغير جداً من أعضائه ، من أن يشرع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية كما طلب منه على نحو محدد في القرار ٦٢/٣٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح كان قد تلقى مقترحات محددة مختلفة بشأن هذه المسألة بما في ذلك مشروع كامل لما سيكون عليه في النهاية نص المعاهدة بكامله ،

١ - تكرر للمرة الثامنة إدانتها الشديدة لكل تجارب الأسلحة النووية :

٢ - تكرر أيضاً مرة أخرى الاعراب عن قلقها الشديد لاستمرار تجريب الأسلحة النووية دون أن تخف حدته ضد رغبات الغالبية العظمى من الدول الأعضاء :

٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عقد معاهدة تحقق حظر جميع التفجيرات التجريبية النووية من جانب جميع الدول وإلى الأبد مسألة لها الأولوية العليا :

٤ - تعيد أيضاً تأكيد اقتناعها بأن هذه المعاهدة ستشكل إسهاماً ذا أهمية قصوى في وقف سباق التسلح النووي ، وعنصراً لا غنى عنه في نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، إذ أنه لا يمكن للدول الثلاث الوديدة للمعاهدة أن تتوقع امتثال جميع الأطراف الأخرى بالمثل لالتزاماتها ذات الصلة إلا عن طريق وفائها هي بالتزاماتها بموجب المعاهدة :

٥ - تحث مرة أخرى الدول الثلاث الوديدة لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، على الالتزام الدقيق بتعهداتها بأن تسعى نحو التحقيق المبكر لوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد وبأن تعجل المفاوضات تحقيقاً لهذه الغاية :

٦ - تحث أيضاً جميع الدول التي لم تلتزم بعد بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت